الخميس ٢٧/ شباط/٢٠٢٥

ويتكوف يرجح انضمام لبنان وسوريا إلى اتفاقيات إبراهيم؛ قراءة مصرية.. لماذا يصمت مجلس الأمن الدولي عما يحدث جنوب سوريا؛ الشرق الأوسط: الغارات الإسرائيلية التي تتوالى على سوريا ضمن خطة «حرب الدوائر الثلاث»؛ الجزيرة: ماذا وراء السياسة العدائية الإسرائيلية تجاه سوريا الجديدة! العرب: قطر تحجم عن تقديم الأموال لحكام سوريا الجدد خشية العقوبات الأميركية؛ الجزيرة: هذه خيارات الإدارة الجديدة في سوريا لتنفيذ المشاريع الكبرى! القدس العربي: ترامب ينشر مقطع فيديو لرؤيته بشأن إعمار غزة! ساعر: الوقت ينفد.. إيران تمتلك ما يكفي لصنع قنبلتين نوويتين والخيار العسكري مطروح! ترامب: لن نقدم ضمانات أمنية لأوكرانيا وسنستعيد ٣٥٠ مليار دولار أنفقناها؛ كومسومولسكايا برافدا: القوات الأمريكية تغادر أوروبا؛ نيويورك تايمز: موسكو تحدد الآن قواعد اللعبة العالمية؛ الجزيرة: هل وقع بوتين في الفخ الأميركي مجددًا؛ خبير اقتصادي: عواقب خطأ سياسة ترامب الاقتصادية ستكون فادحة على أمريكا والعالم! فزغلياد: ألمانيا انقسمت من جديد إلى شرقية وغربية..؟!!

الموضوع الرئيس: غايات وأبعاد العدوانات الإسرائيلية على سوريا..؟!!

أعرب المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ستيف ويتكوف، عن تفاؤله بشأن الجهود المبذولة لانضمام السعودية إلى اتفاقيات إبراهيم، مرجحا أيضا انضمام لبنان وسوريا إلى الاتفاق. وقال ويتكوف خلال فعالية أقيمت في واشنطن لصالح اللجنة اليهودية الأمريكية: **"هناك الكثير من التغييرات العميقة التي تحدث". ولفت إلى إمكانية التطبيع بين لبنان وسوريا، بعد الانتكاسات الأخيرة التي تعرضت لها القوات في البلدين المرتبطين بالحكومة الدينية الإيرانية، قائلا: "بالمناسبة، يمكن للبنان أن يحشد قواه وينضم إلى اتفاقات إبراهيم للسلام، كما هو الحال مع سوريا"، نقلت تايمز أوف إسرائيل.**

وانتقد أستاذ القانون الدولي وعضو الجمعيتين الأمريكية والأوروبية للقانون الدولي الدكتور محمد محمود مهران، الصمت الدولي إزاء التوغل الإسرائيلي في سوريا داعيا لفرض عقوبات على

إسرائيل. واعتبر أن هذا الصمت وغياب مشاريع قرارات في مجلس الأمن لوقف هذه الانتهاكات يعكس ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي. وأكد مهران أن التوغل الإسرائيلي في سوريا يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، خاصة مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية والالتزام باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وأضاف أن الازدواجية الواضحة في تعامل مجلس الأمن مع القضايا المشابهة تقوض مصداقية النظام الدولي وتضعف الثقة في قدرته على حماية السلم والأمن الدوليين، وفق روسيا اليوم.

وأوضح الخبير المصري أن أسباب تغاضي المجتمع الدولي عن التوغل الإسرائيلي تشمل الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، وانشغال المجتمع الدولي بقضايا أخرى، والتردد العربي في طرح مشاريع قرارات واضحة. كما أن نظام الفيتو في مجلس الأمن يسمح للقوى الكبرى بحماية حلفائها حتى عند ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الدولي، مما يقوض قدرة المجلس على أداء وظيفته. وشدد مهران على أن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية دون رادع دولي يخلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، ويفتح الباب أمام المزيد من انتهاكات سيادة الدول. واقترح تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال "قرار الاتحاد من أجل السلام" في حالة شلل مجلس الأمن، وتعزيز التنسيق العربي لطرح مشاريع قرارات واضحة تدين الانتهاكات الإسرائيلية.

كما دعا إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية قوية على إسرائيل من قبل الدول بشكل فردي أو جماعي، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وآليات المسؤولية الدولية لمحاسبة إسرائيل. وأكد أن استمرار الصمت الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية يقوض النظام الدولي برمته، وأن استعادة مصداقيته تتطلب تطبيق القانون الدولي بشكل متساو على جميع الدول دون استثناء..!!!

وبحسب الشرق الأوسط، كشفت مصادر عسكرية في تل أبيب، عن أن الغارات التي تتوالى على سوريا منذ سقوط نظام بشار الأسد، تعكس نشوء عقيدة حربية جديدة تسمى «حرب الدوائر الثلاث»، ترمي إلى فرض نزع سلاح في مناطق واسعة، من دمشق جنوباً في سوريا، واتباع نهج مماثل لما تنفذه في الجنوب اللبناني وقطاع غزة كله. وقالت هذه المصادر، إن الجيش الإسرائيلي اتخذ قراراته بشأن هذه العقيدة وبدأ يطبقها، على الجبهات الثلاث المذكورة، مع وضع قواعد خاصة لكل جبهة. ولكن القاسم المشترك بينها هو فكرة الدوائر الثلاث: دائرة خط دفاع قوي داخل إسرائيل على حدود كل منطقة؛ إقامة حزام أمني على طول الحدود داخل كل الدول المجاورة؛ وفرض منطقة نزع سلاح عميقة؛

ففي الجبهة السورية، تعزز القوات الإسرائيلية في الدائرة الأمنية الأولى، السياج الأمني وتحوّله خط دفاع حصيناً أمام الهجمات بإقامة جدار مزود بالأجهزة الإلكترونية وقناة محفورة على طول الحدود،

وحشد قوات كبيرة تقام لها قواعد عسكرية في المناطق العالية تشرف على سهول الجنوب السوري؛ وفي الدائرة الثانية، أقامت إسرائيل حزاماً أمنياً واسعاً مؤلفاً من أكثر من ٤٠٠ كم٢، يشمل «المنطقة الحرام» التي كانت قد أقيمت بصفتها منطقةً حيادية في اتفاق فصل القوات سنة ١٩٧٤ وحظر فيها وجود قوات عسكرية، وأضافت إليها مناطق أخرى لا تبعد عن دمشق أكثر من ٢٢ كم، وبالإضافة إليها احتلال جميع قمم جبل الشيخ المطلة على الأراضي السورية من جهة واللبنانية من جهة ثانية، وقد أقامت إسرائيل فيها تسع قواعد عسكرية؛ أما الدائرة الثالثة، فهي في قلب الأراضي السورية، وتمتد من دمشق إلى الحدود مع الأردن من جهة وإلى الغرب عند المنطقة التي تحتلها إسرائيل منذ سقوط نظام الأسد.

وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد داهم سوريا بأكثر من ٥٠٠ غارة خلال ٧٢ ساعة من سقوط النظام في ٨ كانون الأول الماضي، **تسبب في تدمير ٩٠ بالمئة من القدرات الدفاعية وسلاحي الجو والبحرية السوريين؛ ولم تكتفِ بذلك؛ إذ تواصل الغارات فوق مواقع عدة أكثر من مرة في الأسبوع.** ومع أن الحجة التي تتذرع بها هي «تدمير مخازن أسلحة» أو «تحييد خلايا إرهابية» أو «منع استخدام دبابات»، **إلا أن الملاحظ أن القصف يأتي بالأساس لفرض حضور إسرائيلي على الطبقة السياسية المشغولة في إنشاء سوريا الجديدة وعلى الخطط المستقبلية فيها.**

وقد عبَّر عن ذلك بشكل صريح **وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، الذي صرح في بروكسل، الثلاثاء، بأن إسرائيل تريد أن تنضم سوريا ولبنان إلى اتفاقيات إبراهيم، وتعتقد أن على سوريا أن تتحول دولة فيدرالية تضم مجموعة دويلات ذات حكم ذاتي. ويأتي هذا من باب الادعاء الإسرائيلي بأنها تحافظ على حقوق ومكانة الدروز والأكراد.**

وتناول تقرير في **موقع الجزيرة**، دوافع تل أبيب وأهدافها من التصعيد الأخير ضد سوريا وإدارتها الجديدة. وبحسب التقرير، **تأتي السياسة الإسرائيلية العدائية ضد سوريا ضمن سياق محلي ودولي غاية في الحساسية، حيث تم الإعلان في اليوم نفسه الذي أطلق فيه نتنياهو تهديداته وتحدث فيه عن حماية إسرائيل لدروز سوريا، عن تشكيل مجلس عسكري لبعض فصائل السويداء التي كانت موالية للنظام السوري قبل سقوطه، وذلك بعيدا عن الجيش السوري الجديد قيد التشكيل. كما جاء الإعلان عن المجلس متزامنا مع تحقيق خطوات مهمة في إنجاز بناء الجيش السوري الجديد، حيث تم تشكيل لجنة خاصة لترتيب دمج فصائل السويداء ودرعا والقنيطرة ضمن الجيش** من خلال تشكيل ٣ فرق عسكرية في الجنوب؛ **كما تزامن التصعيد الإسرائيلي مع تقدم المفاوضات بين الإدارة السورية الجديدة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)؛**

وعلى الصعيد الخارجي، تزامنت السياسة الإسرائيلية الجديدة مع حراك سياسي دولي وإقليمي يكرس الانفتاح على العهد الجديد في سوريا، وتقاطر الوفود الأوروبية والغربية على دمشق، وقرار الاتحاد الأوربي برفع جزئي للعقوبات الأوروبية عن سوريا؛ كما يأتي التصعيد الإسرائيلي مع ورود معلومات نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية عن نية الولايات المتحدة سحب قواتها من شمالي شرقي سوريا، وهو ما تعارضه إسرائيل. ومن أجل تخفيف ممانعتها لهذا الانسحاب، فإن الولايات المتحدة تشترط على تركيا إعادة تطبيع علاقاتها مع تل أبيب ثمنا سياسيا مقابل هذه الخطوة، لأن هذا الانسحاب إن تمّ فإنه يعني تقوية النفوذ التركي في كامل سوريا.

وأضاف التقرير: يبدو أن تل أبيب كانت تتوقع أن تقف عملية ردع العدوان عند مدينة حمص، مما يفضي إلى تقسيم سوريا بين قوات المعارضة في الشمال، والنظام السوري الذي سيسيطر على الساحل ودمشق، مما يسمح لها بالدخول للجنوب السوري وإقامة حزام أمني في المحافظات الجنوبية؛ لكن سقوط النظام مر بأسرع مما توقعه المسؤولون الإسرائيليون الذين باتوا يصرحون بشكل واضح بأن "سقوط الأسد لم يكن في صالح تل أبيب"؛ فرغم أن الحكومة السورية الجديدة أنهت نفوذ المحور الإيراني في سوريا الذي يفترض أنه يصب في صالح إسرائيل، وبإسقاطها النظام قطعت التواصل البري بين حزب الله اللبناني وطهران، **فإن الخطاب العدائي والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية لم يتوقفا.**

ولعل من أهم الدوافع للعداء هو أن دمشق رغم خروجها من المحور الإيراني، فإنها لا يبدو أنها ستكون جزءا من محور التطبيع الذي تقوده بعض الدول العربية، ولن تتنازل عن الجولان السوري، كما لن تتخلى عن دعم القضية الفلسطينية؛ ومن دوافع العداء الإسرائيلي التخوف من تشكل محور تركي سوري ربما يشكل تهديدا للهيمنة الإسرائيلية في المنطقة؛ قد تجد تل أبيب أنها باتت محاطة بمحور شيعي من جهة، ومحور سني من جهة أخرى، وكلاهما سيئان بالنسبة لها.

وفي ضوء ذلك، **لا ترى تل أبيب في الإدارة السورية الجديدة خطرا مباشرا عليها، خصوصا مع بلد مدمر وممزق ولا يمتلك تسليحا متطورا ولا بنية تحتية قوية، لكن الخطر هو من التموضع الجيوسياسي لسوريا تحت الإدارة الجديدة الذي قد ينتهي إلى تشكل محور إقليمي بقيادة تركيا لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية.** وأضاف تقرير **الجزيرة،** أنه رغم تأكيدات المسؤولين الإسرائيليين للصحافة العبرية أن بقاءهم في الأراضي التي تقدم إليها الجيش الإسرائيلي مؤقت، ويمكن أن ينتهي إذا تم الاتفاق على ترتيبات أمنية مع دمشق بضمانة تركية، **فإن من الواضح أن تل أبيب تسير وفق مخطط يستهدف وحدة واستقرار سوريا ومنع المضي في مسار الانتقال السياسي، وهذا ما يتضح في محاولة إسرائيل إثارة النعرات الطائفية في سوريا وإعادة إنتاج النموذج العراقي بعد الاحتلال الأميركي لبغداد عام ٢٠٠٣ بإضعاف دور العراق من خلال تسعير الحرب الطائفية.**

ولفت التقرير إلى أنّ **تطبيق هذا النموذج في سوريا قد يتمثل في تحويل المحافظات الثلاث في الجنوب السوري، درعا والقنيطرة والسويداء، إلى إقليم فدرالي لا تسيطر عليه دمشق تماما، بحيث يتحول هذا الإقليم إلى حزام أمني لحماية إسرائيل ومنع أي انتشار عسكري وأمني حكومي جنوب دمشق؛ كما تهدف تل أبيب من خلال سلوكها العدواني والضغط على الولايات المتحدة إلى منع رفع العقوبات الأميركية عن سوريا، ودفع دمشق لإبرام اتفاق سلام وتطبيع ينتهي بالتنازل عن الجولان السوري المحتل كجزء من سياسة تصفية الحقوق العربية والفلسطينية، خصوصا أن إدارة ترامب اعترفت بضم إسرائيل للجولان السوري، ناسفة بذلك كل قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة؛ كما تسعى تل أبيب لتأسيس نفوذ طويل الأمد داخل سوريا من خلال التحالف مع بعض المكونات السورية بحجة حمايتها من خطر العرب السنة المزعوم.**

بالنسبة لدمشق، فمن المرجح ألا تقبل بأي ترتيب أمني جديد مع تل أبيب يسمح للجيش والمخابرات الإسرائيلية بأن يتدخلا في الجنوب السوري، ويجعل من المحافظات الجنوبية منطقة أمنية يمنع على الجيش السوري الانتشار فيها؛ وستبقى دمشق متمسكة باتفاقية فض الاشتباك التي ألغتها تل أبيب من طرف واحد، والتي أكدت الأمم المتحدة أنها اتفاقية سارية المفعول؛ كما تبدو الحكومة السورية عازمة على استعادة توحيد سوريا ضمن توافق وطني سوري يقطع الطريق أمام أي محاولة من تل أبيب لاستهدف الوحدة الوطنية، وسحب ذرائع التدخل الخارجي، وبناء تحالفات إقليمية مع المحيط العربي وتركيا لمواجهة خطر التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية، وربما الذهاب إلى إبرام اتفاق دفاع مشترك مع تركيا وتوسيع الانتشار العسكري التركي على كافة الأراضي السورية..!!!!

أخبـار عن سـورية:

العرب: قطر تحجم عن تقديم الأموال لحكام سوريا الجدد خشية العقوبات الأميركية... الجزيرة: هذه خيارات الإدارة الجديدة في سوريا لتنفيذ المشاريع الكبرى..؟!!

أفادت **صحيفة العرب** أنّ **الوعود القطرية بتقديم الدعم إلى الإدارة السورية الجديدة بقيت معلقة في انتظار اتضاح سياسة الرئيس ترامب تجاه دمشق، وهو أمر قد يطول حيث أن ترامب لا يرى في سوريا حاليا أولوية. ووفقاً للصحيفة، تواجه الإدارة السورية الجديدة استحقاقات مالية كبيرة وعاجلة ومنها دفع رواتب الموظفين الحكوميين في ظل إحجام الحلفاء الإقليميين عن تقديم الدعم المالي، الذي سبق أن وعدوا به، خشية العقوبات الأميركية. وبحسب الصحيفة،** اعتقدت دمشق للوهلة الأولى أن الدول الحليفة وفي مقدمتها قطر ستسارع إلى ضخ الأموال اللازمة لإنعاش اقتصاد البلاد المنهار جراء أربع عشرة سنة من الحرب، خاصة وأنه من مصلحة تلك الدول إنجاح تجربة الحكم الناشئة في سوريا. **وضاعفت زيارة أمير قطر في أواخر كانون الثاني الماضي إلى دمشق، وما**

سبقها من وعود على لسان المسؤولين القطريين، حجم تطلعات السوريين، لكن بمرور الوقت تبددت تلك الرهانات. وقالت أربعة مصادر إن **قطر تحجم عن تقديم الأموال لحكام سوريا الجدد من أجل زيادة رواتب القطاع العام بسبب الغموض حول ما إذا كانت التحويلات ستمثل انتهاكا للعقوبات الأميركية.**

ويعكس التأخير في تنفيذ خطة قطر للمساعدة في دفع زيادة الرواتب، وفقا لما سبق أن نشرته وكالة رويترز في كانون الثاني، حجم التحديات التي تواجهها السلطات الجديدة ذات المرجعية الإسلامية بسوريا في سعيها لتحقيق استقرار في الدولة المنقسمة ولطمأنة القوى الأجنبية بشأن قيادتها. ووفقا للمصادر فإنه رغم أن الإدارة الأميركية السابقة أصدرت إعفاء من العقوبات في ٦ كانون الثاني للسماح بالمعاملات مع المؤسسات الحاكمة في سوريا لمدة ستة أشهر، فإن قطر لا ترى هذا كافيا لتغطية المدفوعات التي ستحتاج إلى سدادها عبر بنكها المركزي لتمويل زيادة الرواتب. وقالت ثلاثة مصادر إن قطر، حليفة الولايات المتحدة وصاحبة العلاقات طويلة الأمد مع الفصائل التي ساعدت في الإطاحة بالأسد، تنتظر وضوحا بشأن سياسة ترامب تجاه دمشق..!!!

ويرى خبراء، بحسب تقرير نشره **موقع الجزيرة،** أن **عملية تشجيع الاستثمار في سوريا تعد تحديًا إستراتيجيا يتطلب مزيجًا من الحلول المحلية والدولية، نظرًا لحجم الدمار الكبير الذي لحق البلاد نتيجة الحرب التي طالت ودامت سنوات. وتعد البنية التحتية التي تشمل قطاع الكهرباء والطاقة والمياه والطرق، والمنشآت الصحية، فضلا عن القطاع الصناعي الذي يعوّل عليه لانتشال الاقتصاد السوري، القطاعات الأكثر إلحاحًا لإعادة الإعمار والبناء عبر أدوات متنوعة. واستعرض التقرير جملة خيارات متاحة أمام الإدارة السورية الجديدة لتنفيذ المشاريع الكبرى:**

أولاً، عقود الإدارة، حيث يرى الدكتور عبد الرحمن جاموس - وهو متخصص في الإدارة الإستراتيجية- **أن أحد الخيارات التي قد تؤتي ثمارها في تشجيع الاستثمار وتأسيس البنية التحتية لسوريا ومؤسساتها هو تطبيق عقود الإدارة بين الدولة والقطاع الخاص**؛ وعقود الإدارة يتم العمل بها عبر إبرام اتفاقات تمنح بموجبها الدولة المؤسسات ذات الثقل المتوسط مثل مصانع الزيوت ومحالج القطن والمطاحن إلى شركات خاصة تديرها بموجب عقد، على أن تتم تطوير هيكلية هذه المصانع من قبل الشركات الخاصة لقاء حصولها على نسبة من الربح، مع ضرورة محافظة الدولة على ملكية تلك المؤسسات. **ويؤكد الدكتور جاموس** أهمية تطبيق عقود الإدارة عبر تهيئة الظروف لتطبيقها، **وذلك بسنّ القوانين والإجراءات الناظمة التي تنظم عملية تطبيق عقود الإدارة بين القطاع الخاص والدولة.**

ثانياً، تطبيق نظام BOT، إذ يعد نظام "بي أو تي" (BOT (Build-Operate-Transfer **نموذجا استثماريا تُستخدم فيه الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات**

العامة. ويركز هذا النظام على إشراك القطاع الخاص في التمويل والبناء وتشغيل مشاريع كبرى لفترة زمنية محددة، ثم تنقل ملكية المشروع إلى الدولة. ويرى الدكتور جاموس أن المشاريع الكبرى مثل الموانئ والمطارات والسكك الحديد يجب أن يُترك الاستثمار بها إلى ما بعد استدامة الاستقرار في البلاد، **حيث يمكن جذب الاستثمارات الضخمة لتنفيذ هذه المشاريع بنظام BOT (البناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة). وبعد انتهاء فترة عقود نظام BOT تعود الملكية للدولة، ويمكن إعادة تشغيلها من خلال عقود أخرى عبر الدولة. ويرى جاموس** أن تطبيق نظام BOT في سوريا **يعدّ حلًّا ناجعًا لإعادة ترميم وبناء العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية لا سيما ما يخص قطاع المواصلات والكهرباء.**

ثالثاً، الخصخصة، وتُعرَّف الخصخصة بأنها عملية نقل ملكية الخدمات والمرافق من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص. والهدف العام من هذه العملية هو تعزيز عملية الدورة الاقتصادية، وفتح المجال أمام المنافسة في السوق، الأمر الذي ينبغي أن يكون له أثر إيجابي على المستهلكين، إذ إن المنافسة بين الشركات سيتمخض عنها انخفاض في أسعار السلع والخدمات فضلا عن ارتفاع الجودة. **وقال وزير الاقتصاد السوري إن الخصخصة من الممكن أن تتم على ٣ مستويات: الأول،** خصخصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعرضت لخسائر دائمة في عهد النظام البائد، وهذه الشركات الإنتاجية من الممكن إدارتها بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص؛ **الثاني،** تخصيص بعض مؤسسات الدولة الإنتاجية بشكل جزئي، وذلك عبر جعل تلك المؤسسات مفتوحة أمام مساهمة الشعب والمستثمرين من خلال جعلها شركات مساهمة، مع بقاء نسبة ٥١% بيد الدولة؛ **ثالثاً،** الشركات السيادية، مثل شركة الكهرباء والمياه، في الغالب لن يتم تخصيصها.

ويرى جاموس أن الخصخصة غير مفيدة لاقتصاد البلاد، وبدلا منها لا بد من منح شركات خاصة إدارة هذه المعامل، والتي من مهامها إعادة هيكلة الآلات وبنية المؤسسات وأن تحافظ على العمالة.

رابعاً، الحصول على تمويل من المؤسسات النقدية الدولية، حيث قد يكون الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الدولية أحد الحلول المطروحة لدى الإدارة السورية الجديدة. ويعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أهم المؤسسات النقدية المانحة للقروض. ويؤكد الدكتور جاموس أن القروض قد تكون أحد أشكال الدعم، لأن سوريا حررت الاقتصاد وهي جاهزة للتعامل مع المؤسسات النقدية الدولية. **بالمقابل، حذر آخرون من الاقتراض من المؤسسات النقدية الدولية، لتجنب الشروط والإملاءات التي قد تفرضها على الدولة.**

خامساً، تأسيس الشركات المساهمة، ويرى الدكتور جاموس ضرورة طرح فكرة إنشاء شركات مساهمة وطنية، يتم تمويلها عبر اكتتاب عام، ويُسمح للمواطنين على عمومهم بالمساهمة فيها،

وتكون غايتها الأساسية تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بالشراكة مع شركات دولية ذات خبرة فنية، لتكون رافعة فنية لهذه الشركة. ويكون تأسيس هذه الشركات المساهمة عبر تشجيع المستثمرين المحليين بإنشاء شركات متخصصة بإعادة الإعمار، وطرح هذه الشركات للمساهمة العامة حتى يتسنّى للمواطنين المشاركة والكسب، وهذا من شأنه أن يحقق مكاسب وإيرادات مالية ستبقى داخل البلاد، وهي رأس مال وطني. ويشير جاموس إلى أهمية تأسيس صناديق سيادية في الدولة تدعم الشركات المساهمة المحلية بنسبة معينة، ويمكن أن تساهم فيه شركات أجنبية، لكن تبقى نسبة ٥١% للمساهمين المحليين.

سادساً، التحضير لمؤتمر دولي للمانحين، يلبي تطلعات عملية البناء وأن يضمن خطة تتشابه من حيث الطرح مشروع مارشال لإعادة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بما يضمن توجيه المساعدات الدولية والاستثمارات نحو إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد.

سابعاً، هيكلة نظام الضرائب، وفي المدارس الاقتصادية الجديدة، تعد الضرائب أدوات مهمة، ولها دور بارز في تمويل الخزينة العامة. ويقول الخبير الاقتصادي يحيى السيد عمر إن الدور الأهم في موضوع الضرائب هو توجيه الاقتصاد والتحكم به، لأن الحكومة تستطيع من خلال الضرائب توجيه الاستثمار والإنفاق نحو قطاعات محددة. ويضيف الخبير أن دور الضرائب وفاعليتها قد تكون منخفضة، وتطبيقها غالبا ما يقترن بجوانب سلبية خاصة الضرائب غير المباشرة، والتي تفرض على الشركات الخاسرة والرابحة والفقراء والأغنياء على حد سواء. وفي سوريا لا يمكن الاعتماد على الضرائب في تمويل النفقات العامة، لأن أغلب الشركات تحتاج إلى دعم وإعفاءات ضريبية وليس العكس. وبرؤية مختلفة للسيد عمر، يرى جاموس في الاعتماد على الضرائب أحد خيارات دعم خزينة الدولة، ويشير إلى أن نسبة الضريبة يجب ألا تقل عن ١٠%.

وختم تقرير الجزيرة بأنه إلى جانب خيارات التمويل المطروحة، لا بد للإدارة الاقتصادية الجديدة في سوريا أن تعتمد على مراحل مرنة تتناسب مع قدراتها الحالية واحتياجاتها المستقبلية بما يتلاءم مع الخيارات المتاحة، ومنها، خمسة: دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمرحلة أولى للنهوض الاقتصادي؛ إصلاح السياسات الاقتصادية، عبر تحرير الاقتصاد مع توفير أرضية قانونية تدعم المنافسة؛ تبنّي استراتيجيات تمويل مبتكرة، مثل توجيه القروض والائتمانات نحو الصناعات المستهدفة؛ تعزيز رأس المال لدعم الابتكار والمشروعات الناشئة؛ تعزيز الكفاءة والجودة، عبر التركيز على القطاعات الصناعية ذات الكفاءة العالية والجودة، بما يسهم في إعادة بناء سمعة المنتجات السورية..!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

القدس العربي: ترامب ينشر مقطع فيديو لرؤيته بشأن إعمار غزة..؟!!

نشر الرئيس ترامب مقطعا معدا بالذكاء الاصطناعي وهو يقضي عطلته برفقة نتنياهو في قطاع غزة بعد تحويله إلى منتجع سياحي. وتبدأ المشاهد في المقطع المنشور على منصة تروث سوشال، بإظهار أطفال يفرون من مسلحين وسط أكوام الحطام، ثم تظهر على الشاشة عبارة "ما التالي؟" بألوان العلم الأمريكي، تليها مشاهد تظهر غزة وكأنها قد تحولت إلى مدينة سياحية، حيث تظهر شوارع مليئة بسيارات فاخرة وناطحات سحاب. كما تظهر في المقطع المصور لافتات عديدة كتبت عليها عبارة "ترامب غزة". وفي أحد المشاهد يظهر ترامب وهو يراقص عددا من الفتيات. كما يظهر الملياردير الأمريكي إيلون ماسك وهو يستمتع بتناول أطعمة تقليدية ويلقي أموالا في الهواء، نقلت القدس العربي.

ساعر: الوقت ينفد.. إيران تمتلك ما يكفي لصنع قنبلتين نوويتين والخيار العسكري مطروح..؟!!

حذّر وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، من أن إيران باتت تمتلك ما يكفي من اليورانيوم المخصّب لصنع قنبلتين نوويتين، مشدداً على أن الوقت ينفد، وأن الخيار العسكري قد يصبح ضرورياً لمنعها من امتلاك السلاح النووي. وقال ساعر إن إسرائيل لا تزال تفضل المسار الدبلوماسي، وتسعى إلى زيادة الضغوط على طهران بدعم من الإدارة الأمريكية، لكنه أشار إلى أن فرص نجاح هذا النهج تبدو ضئيلة، في ظل استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي. وفيما تتزايد التقارير عن استعدادات إسرائيلية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، تواصل طهران تعزيز قدراتها الدفاعية، محذرة من عواقب وخيمة لأي هجوم عسكري عليها. ويظل الموقف الأمريكي عاملًا حاسمًا في تحديد ما إذا كانت تل أبيب ستنفذ تهديداتها أم لا، وسط توازنات إقليمية معقدة قد تجعل أي قرار عسكري مغامرة غير محسوبة العواقب، نقلت القدس العربي.

أخبار ومواضيع متنوعـة:

ترامب: لن نقدم ضمانات أمنية لأوكرانيا وسنستعيد ٣٥٠ مليار دولار أنفقناها... كومسومولسكايا برافدا: القوات الأمريكية تغادر أوروبا... نيويورك تايمز: موسكو تحدد الآن قواعد اللعبة العالمية... الجزيرة: هل وقع بوتين في الفخ الأميركي مجددًا... خبير اقتصادي: عواقب خطأ سياسة ترامب الاقتصادية ستكون فادحة على أمريكا والعالم..؟!!

أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة لن تقدم ضمانات أمنية لأوكرانيا وستستعيد ٣٥٠ مليار دولار أنفقتها. وقال ترامب: "لن أقدم ضمانات أمنية كبيرة لأوكرانيا بل أوروبا ستفعل ذلك"، مشيرا إلى أن "أوروبا ستراقب عن كثب.. بريطانيا وفرنسا تطوعتا لإرسال قوات حفظ السلام".

وأضاف: "الهدف الأول هو إيقاف القتل في اوكرانيا لا أريد أن أرى هذا العدد الكبير من الناس يقتلون، أريد نهاية المذابح، **والهدف الثاني** هو إعادة الأموال.. أنفقنا ٣٥٠ مليار دولار وأوروبا أنفقت ١٠٠ مليار دولار وهم يستعيدون أموالهم ونحن لا، **الاتفاق سيعيد لنا أموالنا".** كما أشار ترامب إلى أنه **"على أوكرانيا أن تنسى حلف "الناتو" لأن مسألة الانضمام هي السبب وراء بدء الحرب". من جهته، أكد أن زيلنسكي سيزور واشنطن الجمعة و"سنوقع على اتفاق المعادن النادرة واتفاقيات أخرى"، نقلت نوفوستي.**

وسلّط تعليق في صحيفة **كومسومولسكايا برافدا** الروسية، الضوء على **خطة ترامب بخصوص مستقبل الناتو؛ قبل ستة أشهر فحسب، انعقدت القمة الخامسة والسبعين لحلف شمال الأطلسي في واشنطن، وسط احتفالات كبيرة. وكان من يفكر حتى في انهيار الحلف يُتهم بالجنون. ومن بين "المجانين" اليوم دونالد ترامب؛ وعلّق المدير العلمي لمعهد الاقتصاد والاستراتيجية العسكرية العالمية بالمدرسة العليا للاقتصاد، دميتري ترينين، فقال: "في عهد بايدن، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على نضال الغرب ضد روسيا "الاستبدادية" وضد الصين وإيران وكوريا الشمالية. وكان الهدف هو الحفاظ على الهيمنة الغربية الجماعية، برأي ترامب، كان هذا الأمر مكلفًا وخطيرًا وغير مجدٍ. لقد أصبحت أمريكا مشتتة وضعيفة. وفي المقابل، اقترح ترامب مسارًا لتعزيز تفوق أمريكا بين القوى الكبرى. إن الحلفاء الذين أنفقت واشنطن مبالغ ضخمة من الموارد لدعمهم يجب أن يصبحوا الآن مصدرا لتعزيز القوة الأمريكية".**

وأين مكان حلف الناتو في هذا المسار الجديد؟ وأضاف المعلق: "لقد تقادم الحلف. وينبغي على الأقل إعادة تنسيقه. ترامب، لا يرى أي تهديد من روسيا. إذا كان الأوروبيون لا يزالون خائفين من الروس، فعليهم أن يساهموا في الدفاع عن أنفسهم وأن يشتروا مزيدًا من الأسلحة الأمريكية. وقد نشر مركز التجديد الأمريكي، وهو مؤسسة فكرية تعمل لمصلحة ترامب، في شباط ٢٠٢٣، مقالا حول المستقبل "المثالي" لحلف شمال الأطلسي. وينص تحديدًا على ما يلي: التهديد الرئيس لأمريكا هو الصين؛ ولا ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تستبعد إمكانية الانسحاب الكامل من حلف شمال الأطلسي. ويجب على الساسة أن يكونوا مستعدين لاستخدام هذا الخيار، وخاصة إذا لم يتخذ الأعضاء الأوروبيون في الحلف خطوات كبيرة لتحمّل بعض الأعباء"..!!!!

من جهته، وتحت عنوان: موسكو تحدد الآن قواعد اللعبة العالمية، كتب **بول سون** لصحيفة **نيويورك تايمز** مقالا **تناول تنبؤ بوتين بظهور نظام عالمي جديد، وفوز روسيا على جميع الجبهات. وأشار المقال إلى أن الغرب منقسم أكثر من أي وقت مضى، ويبدو أن حل الأزمة الأوكرانية يأخذ في الاعتبار جميع رغبات موسكو. وتابع بول سون:** مع تغير السلطة في واشنطن، ظهرت فرص جديدة للرئيس بوتين؛ **ففي الخريف الماضي، وبعد يومين فقط من فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية**

الأمريكية، صعد الرئيس بوتين إلى المنصة في سوتشي وتحدث عن بداية النظام العالمي الجديد، الذي ربما وصل بالفعل؛ وبعد ثلاث سنوات من الصراع المسلح المضني والعزلة التي فرضها الغرب، ينفتح عالم جديد كليا من الفرص أمام بوتين مع تغير السلطة في واشنطن؛ وقد ولت الآن التصريحات التي كان البيت الأبيض يطلقها بشأن كيفية وقوف الولايات المتحدة في وجه ما كانت تسميه "البلطجة"، ودعم الديمقراطية، ومعارضة الاستبداد، وضمان انتصار الحرية؛

كما غرقت الجبهة الموحدة المناهضة لروسيا، والتي كانت تضم واشنطن وحلفائها الأوروبيين، في غياهب النسيان. وبدأ كثيرون في أوروبا يشككون في أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستترك قوات في القارة الأوروبية؛ الآن، يتحرك ترامب، الذي أراد الاستيلاء على غرينلاند، بسرعة لإصلاح العلاقات مع الكرملين، حيث ينحّي جانبا الحلفاء الأوروبيين المتوترين ويهاجم الرئيس زيلينسكي علانية؛ ويبدو أن الحظ يتجه بسرعة لصالح بوتين، الذي أظهر صموده في ساحة المعركة رغم الخسائر والضغوط المتزايدة؛ فقد انتظر حتى بدأ العزم الغربي يضعف، رغم أن الصراع في أوكرانيا مستمر منذ فترة أطول بكثير وهو أكثر صعوبة مما توقعته موسكو؛ والآن يعتقد الزعيم الروسي على الأرجح أن الوقت قد حان لتغيير ميزان القوى لصالح الكرملين، وليس فقط في أوكرانيا. وقال ماكس بيرغمان، المحلل للشؤون الروسية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، والذي شغل منصبا رفيع المستوى في ووزارة الخارجية خلال إدارة أوباما: "أعتقد أنه رأى فرصة حقيقية للفوز بالصراع في أوكرانيا وتهميش الولايات المتحدة ليس فقط في أوكرانيا ولكن في أوروبا"..!!!!

في المقابل، كتب جيرار ديب مقالا نشره موقع الجزيرة، قال فيه: انسجام تام بين أوكرانيا ودول الاتحاد الأوروبي، وتأكيد على الاستمرار في الوقوف في وجه طموحات الرئيس بوتين الحالمة بإعادة مجد بلاده؛ لكن الأمر لا يتوقف على مواجهة بوتين، بل على إيصال رسائل واضحة إلى الحليف الأميركي بأنه قد يخطئ إن ذهب بعيدًا في تقاربه مع موسكو، لكنّ السؤال هو: هل فعلًا ترامب يريد رفع يد بوتين في ساحة الحرب على حساب أوروبا، أم إنه ينصب فخًا مزدوجًا للحليف كما للعدو؟ وأضح المحلل: ها هي العملية العسكرية الخاصة للجيش الروسي تدخل عامها الثالث، بعدما أمر الرئيس الروسي جيشه في ٢٤ شباط من عام ٢٠٢٢، باختراق الحدود الأوكرانية من أجل ضمان أمن روسيا القومي، في ذريعة أطلق عبرها توجسه من أن تصبح أوكرانيا عضوًا في حلف "الناتو"، الأمر الذي سيضع صواريخ الحلف على الحدود مع روسيا مباشرة. وتابع المحلل:

كانت التقديرات العسكرية المقربة من الكرملين تشير إلى أنّ العملية العسكرية لن تأخذ أكثر من أيام لإنجاز المهمة الموكلة إليها، والتي تتعلق بضم بعض المقاطعات الأوكرانية إلى أراضي روسيا. لكنّ إدارة بايدن كان لها رؤية مختلفة، حيث وجدت في الحرب الدائرة في شرق أوكرانيا أهدافها الجيوسياسية، لهذا لم تتوانَ في فتح جسور الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجيستي لكييف في

سبيل عرقلة الهجوم الروسي؛ وفي الوقت الذي كان بوتين ينتظر اتصالًا يؤكد له إنجاز المهمة، كانت واشنطن تخطط لإطالة أمد الحرب من أجل استنزاف روسيا لتحييدها كقوة أساسية صاعدة مهددة للنفوذ الأميركي في العالم.

لهذا، رفعت إدارة بايدن سياسة "الاحتواء" للدول الصاعدة، وعلى رأسها القوتان الصينية والروسية، الأمر الذي جعل بوتين يدرك بعد أشهر من بدء العملية العسكرية أنه وقع في الفخ الأميركي، وانغمس أكثر في الوحول الأوكرانية، وأن الغرب كان يتحضر لمحاصرة روسيا عبر فرض عقوبات أممية عليها، وكان آخرها تعليق زيلينسكي في ٣٠ كانون الأول الماضي العملَ باتفاقية نقل الغاز الروسي الطبيعي إلى أوروبا، مع "التصفير"، بعدما كانت دول الاتحاد الأوروبي تستورد أكثر من ٤٠% من غازها الطبيعي من روسيا عام ٢٠٢١: ثلاث سنوات، ولم تزل الحرب قائمة في شرق أوكرانيا، ولم يزل جيش بوتين يواجه العقبات المستمرة، لا سيما بعدما توغل الجيش الأوكراني في ٦ آب الماضي عسكريًا في منطقة كورس الروسية واحتلها. الأمر الذي ضاعف من الضغط على بوتين، بعدما قدم زيلينسكي حلًا لإنهاء الصراع من خلال تبادل الأراضي التي احتلها طرفا النزاع.

ثلاث سنوات، ولم يستطع بوتين جذب حليفه الصيني إلى ساحة الحرب، كما لم تفتح بكين حربَ تشغيل الغرب في المقلب الآخر، لإضعافه وتشتيت قدراته على الاستمرار في تقديم الدعم العسكري؛ لكنّ جلّ ما استطاع فعله بوتين بعد هذه الفترة الزمنية، أنّه حصل على لقاء على مستوى وزراء الخارجية من واشنطن، في الرياض بهدف إنهاء الحرب على قاعدة ما يفرضه الأقوياء، لهذا لم يكن زيلينسكي ممثلًا في اللقاء؛ انفرجت أسارير بوتين بعد اللقاء الذي جمع وزير خارجيته سيرغي لافروف مع نظيره الأميركي ماركو روبيو، في الرياض الثلاثاء ١٨ شباط الجاري، حيث أكد الطرفان على أهمية اللقاء وجديته، واتفقا على تهيئة الظروف لعقد قمة بين رئيسي البلدين.

وتابع المحلل: لقد منحت تلك المحادثات روسيا أملًا في تحقيق الانتصار في تلك الحرب على اعتبار أن الأميركي من خلالها أبدى تفهمه حول الهواجس الروسية، وأن اللقاء قد يترجم على مستوى الرئيسين، ما يفتح الباب لسلسلة من التفاهمات بين البلدين على قضايا كثيرة؛ في الشكل، رفعت المحادثات من معنويات الروسي، على اعتبار أنّ الطرف الأوكراني لم يشارك فيها. ولكن في المضمون، وبحسب بعض التقارير وقع الروسي في الفخّ الأميركي مجددًا، حيث هناك تسريبات من مصادر مقربة من الجانب الأميركي الذي شارك في الاجتماع، بأنه تمّ إلزام روسيا بإعادة إعمار أوكرانيا من الأصول الروسية المجمدة؛ ما يعني أن الغرب، تحديدًا الأميركي، قد وضع يده على هذه الأصول التي قدرت بحوالي ٦٠٠ مليار دولار؛ في المضمون أيضًا، تكون واشنطن قد حققت مسعاها القديم، وهو قطع خطوط أنابيب الغاز الروسية (نورد ستريم ١و٢) عن أوروبا، الأمر الذي سهل

دخول الغاز الأميركي وبأسعار مرتفعة؛ وفي المضمون، تكون واشنطن أعادت دورها التقليدي الذي لعبته بعد سقوط الاتحاد السوفياتي من خلال إبراز دورها كـ "حكم" في القضايا الدولية.

وأضاف جيرار ديب أن الفخ الأميركي الذي نصبه ترامب لبوتين، أعطى لواشنطن الحرية في ابتزاز كييف والاتحاد الأوروبي معًا، من خلال سعي ترامب للاستيلاء على المعادن النادرة الأوكرانية، كتعويض طبيعي عن المساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها أميركا لكييف في حربها مع روسيا؛ أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فقد وجد ترامب في مفاوضاته مع بوتين فرصة بعدم السماح لأوروبا بالابتعاد عن فكرة "التبعية" التي اعتادت عليها منذ الحرب الباردة، لتبقى مفاتيح النظام الدولي مرتبطة بواشنطن حصريًا.

وزاد المحلل: لا تتوقف الأهداف الأميركية عند أخذ روسيا إلى طاولة المفاوضات، بل أيضًا يجد ترامب أن التفاوض الأميركي مع روسيا، سيكون له انعكاس على التلاقي الروسي الإيراني، لزعزعة التعاون بين البلدين، لا سيما فيما يرتبط بالشأن العسكري؛ إذ تحتاج واشنطن إلى تبريد الجبهة الأوكرانية، لكي تستطيع محاكاة الخطر الداهم من إيران التي أصبحت قاب قوسين من امتلاكها القنبلة النووية، وهذا ما توعد ترامب بعدم حصوله مهما كلّفه الأمر، فكيف إن كان هناك رئيس وزراء إسرائيلي متهور مثل نتنياهو يعمل على ضرب مفاعلات إيران النووية: يراهن الروسي على المحادثات بأنها بداية لنهاية عمليته العسكرية الخاصة، وأنها تسجل إنجازًا لدبلوماسيته، ولكنّ الأمر قد يكون مختلفًا عند الجانب الأميركي الذي يقرأ المحادثات من منظار تحقيق مكاسب له على حساب أعدائه، كما على حساب حلفائه. لهذا يتساءل البعض هل بعد ثلاث سنوات من الحرب في أوكرانيا سيقع بوتين في الفخ الأميركي مرة ثانية..؟!!

وفاجأ ترامب المراقبين والمسؤولين في بلاده وخارجها بسلسلة واسعة ومتسارعة من إعلانات فرض الرسوم الجمركية، بدعوى تعزيز الأمن الاقتصادي والقومي الأمريكيين. وكان أحدث هذه القرارات فرض رسوم بنسبة ٢٥% على واردات الصلب والألمنيوم، واعتزامه تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في فرض رسوم جمركية على كل السلع مع دول العالم.

وفي تحليل نشره موقع مجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان: الأصول الفكرية لسياسات ترامب الاقتصادية، قال روجر دبليو فيرغسون، الخبير الاقتصادي الأمريكي، الذي عمل كنائب لرئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦، قال إنه في حين تبدو سياسات ترامب الاقتصادية جديدة، فإنها في الحقيقة سياسة اقتصادية قديمة تُعرف باسم "إحلال التصنيع المحلي محل الواردات". وتستند هذه السياسة إلى نظرية تقول إنه يمكن تحفيز نمو القطاع الصناعي باستخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص مع الواردات لحماية

"الصناعات الوليدة" المحلية من المنافسة الأجنبية. وبشكل عام، فإن سياسة الرسوم الجمركية المرتفعة **ترتبط** غالبًا بسياسة دعم للقطاع الصناعي، وأحيانًا بسياسة الحفاظ على قوة العملة، **للحد من** أسعار السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة اللازمة للتصنيع.

ومع ذلك، **فإن هذه السياسة تنطوي على مخاطر، لأنها تخلق رابحين وخاسرين في وقت واحد. علاوة على ذلك، فإن دعم الصناعات المحلية يثير الجدل عادةً، كما أن التوسع في الاقتراض الحكومي لتمويل هذه السياسات ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للاقتصاد الكلي للدولة.**

وأوضح الكاتب أنه يمكن القول إن **ألكسندر هاملتون، أول وزير خزانة أمريكي، كان أول من طبّق سياسة إحلال التصنيع محل الواردات. ففي تقريره عن التصنيع، دعا هاملتون إلى دعم الصناعات الناشئة وفرض رسوم معتدلة على الواردات (بغرض زيادة الإيرادات وليس الحد من الواردات)، واستخدام التقنيات الحديثة في القطاعات الناضجة مثل الزراعة. وكان هاملتون يتوقع أن تؤدي الحيوية الناتجة عن الاقتصاد الصناعي الجديد إلى جعل الولايات المتحدة الشابة جاذبة للمهاجرين الطموحين، مثله شخصيًا؛ لكن الرغبة القوية في تبني تقنيات جديدة أدت إلى ازدهار أعمال التجسس الصناعي، حيث كان الجواسيس الصناعيون يجلبون أسرار الصناعات الأوروبية إلى الولايات المتحدة.**

وقد اعتُبرت سياسات هاملتون داعمة لقطاع التصنيع الناشئ، لكنها أدت إلى رفع الأسعار في القطاع الزراعي، والحد من تدفق السلع البريطانية عالية الجودة، واستخدام أموال الحكومة لدعم التصنيع على حساب التنمية الريفية؛ لذلك عارض سياسة هاملتون الكثيرون ممن أرادوا استمرار الولايات المتحدة كمجتمع زراعي يعتمد على السلع المصنعة المستوردة من بريطانيا؛ لكن الرد البريطاني السيّئ التخطيط على السياسة الأمريكية أدى في نهاية المطاف إلى موقف أمريكي موحد يؤيد النسخة الهاميلتونية من ضريبة السلع الصناعية؛

تداعيات السياسة على المدى الطويل: ورغم اتفاق قادة الولايات المتحدة في ذلك الوقت على الحاجة إلى فرض الرسوم الجمركية لدعم قطاع التصنيع الناشئ، **فإن مستوى تلك الرسوم ودور دعم القطاعات الصناعية ظلّا يشكلان نقطة خلاف. كما أن هذا الخلاف أخذ بُعدًا قطاعيًا واضحًا، حيث استفاد الشمال الصناعي الأمريكي من سياسة الرسوم الجمركية أكثر من الجنوب الزراعي.**

ويرى بعض المؤرخين أن الخلاف الوطني المبكر حول الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية، بمن في ذلك الرابحون والخاسرون، ومستوى الرسوم الجمركية، ودور الإعانات، كان أحد العوامل التي زرعت بذور الحرب الأهلية الأمريكية.

وفي النصف الأول من القرن العشرين، تبنّى العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، وخاصة في أمريكا اللاتينية، سياسات إحلال التصنيع محل الواردات. ويُعد راؤول بريبيش الاسم الأكثر ارتباطًا بإعادة ظهور هذه السياسة في أمريكا اللاتينية... ومن المثير للاهتمام، أن بريبيش نفسه انتقد التطبيق التبسيطي لهذه السياسة، وأيد التجارة الحرة بين الاقتصادات الناشئة، مع فرض إجراءات حمائية ضد واردات دول الشمال الغنية؛

تداعيات سياسة ترامب الاقتصادية: ويقول فيرغسون، الذي عمل كعضو في مجلس محافظي الاحتياط الفيدرالي، إن آثار سياسة إحلال التصنيع محل الواردات التي تتبعها إدارة ترامب لها ثلاثة أوجه رئيسية: أولاً، خلق رابحين وخاسرين، وفي زمن هاملتون، كان الخاسر هو القطاع الزراعي الأمريكي، وفي زمن ترامب، سيكون الخاسر هو ملايين المستهلكين الأمريكيين الذين يعتمدون على السلع المستوردة الرخيصة؛ ثانياً، الجدل حول دعم الصناعات المحلية، إذ رغم أن قانون تشجيع صناعة أشباه الموصلات في عهد جو بايدن حظي بدعم الحزبين، إلا أن ترامب ورئيس مجلس النواب مايك جونسون انتقداه؛ ثالثاً، المخاطر المالية العالمية، إذ أنّ الاقتراض الحكومي الأمريكي لدعم التصنيع يحمل مخاطر كبيرة، رغم أن الولايات المتحدة ليست عرضة لنفس الأزمات المالية التي عصفت بدول أمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات.

وتلقي التجارب التاريخية والعالمية مع هذه السياسة الضوء على التعقيدات والمخاطر المحتملة التي قد تترتب على مثل هذه الإستراتيجيات الاقتصادية؛ ونظرًا للدور القيادي الذي يلعبه الاقتصاد الأمريكي عالميًا، فإن أي خطأ في هذه السياسة قد يكون مكلفًا، ليس فقط للولايات المتحدة، بل للاقتصاد العالمي بأكمله..!!!!

فزغلياد: ألمانيا انقسمت من جديد إلى شرقية وغربية..؟!!

تناول تقرير في صحيفة فزغلياد الروسية، نتائج الانتخابات البرلمانية في ألمانيا، حيث جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية في ألمانيا قريبة مما توقعه علماء الاجتماع؛ فقد حققت كتلة الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي المحافظة فوزا، وحصلت على ٢٨.٥%. **فاز الديمقراطيون المسيحيون في جميع الولايات الغربية تقريبًا في البلاد، كما حصل الاتحاد الاجتماعي المسيحي على الصدارة مرة أخرى في بافاريا؛ وحقق حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني انتصارًا حقيقيًا في الانتخابات؛**

وكانت استطلاعات الرأي قد توقّعت حصوله على نحو ٢٠% من الأصوات، لكنه في النهاية حصل على ٢١%، وتمكن من تحسين أدائه بشكل كبير في الانتخابات الصيفية للبرلمان الأوروبي، **وفاز في جميع مناطق جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، حيث حصل على أكثر من ثلث الأصوات؛** وفي

الولايات الغربية حصل على أكثر من ١٠% في كل مكان. والآن أصبح الحزب القوة السياسية الثانية الأكثر نفوذا؛ **وهكذا، فرغم أن حزب البديل من أجل ألمانيا لن يدخل الحكومة، إلا أنه بدأ يؤخذ في الاعتبار؛ ومن المدهش كيف اختلفت آراء الألمان في أجزاء مختلفة من البلاد؛ فقد أعطى سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة أصواتهم لهذا الحزب.**

وأظهرت هذه الانتخابات أن ألمانيا ما زالت بلدًا غير متجانس إلى حد كبير يعاني اختلافات كبيرة بين الولايات الفدرالية؛ وسوف تضطر أي حكومة إلى التعامل مع هذه القضية إذا كانت لا تريد أن ينتهي بها الأمر بحكومات ولايات يشارك فيها حزب البديل لألمانيا في كل مكان في الشرق؛ **وتبعث نتائج الانتخابات الألمانية تفاؤلًا حذرًا في روسيا؛** لقد أوضح الناخبون في ألمانيا الشرقية أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون أولوية على السياسة الداخلية؛ **فيجب أولاً التعامل مع المهاجرين و"التشوهات" الاقتصادية في التنمية، وبعد ذلك نفكّر بروسيا وأوكرانيا..!!!!**

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.